يا علماء اليمن ما هـذا؟

على الرغم من المشاكل التي تعترض الدول العربية، داخلياً وخارجياً، فإن المؤسف هو عدم إدراك كثير من علماء الدين خطورة تدخلهم في الشأن السياسي دون تقدير حقيقي لعواقب الأمور، وأبسط مثال على ذلك البيان الذي أصدره ١٥٠ عالم دين في اليمن، وهو بيان لا يمكن وصفه إلا بأنه استغلال لمرحلة عصيبة يمر بها اليمن.

فبيان علماء اليمن جاء فضفاضاً، وحمال أوجه، من ناحية، إلا أنه من ناحية أخرى شديد الوضوح في الإفصاح عن رغبة العلماء في السيطرة على الشأن السياسي باليمن، حيث أن بيانهم يحرم حتى الاتفاقيات، والتعاون الأمني والعسكري «مع أي طرف خارجي يخالف الشريعة الإسلامية ويضر بمصلحة البلاد». وهذا أمر عجيب، فهل على الحكومة اليمنية قطع علاقاتها بالمجتمع الدولي، أم أن البيان يريد توفير غطاء لتنظيم «القاعدة»؟ فأين علماء اليمن عن الانفصاليين، وأين هم عن ما يفعله الحوثيون، وأين هم عن الجهل الذي يضرب في أطناب اليمن الذي كان يقال عنه اليمن السعيد، وأين هم عن الفقر، طالما أنهم يحذرون من المساس بما «يضر مصلحة البلاد»، بل ويحذرون حتى من مؤتمر لندن، رغم أن اليمن يواجه مشاكل لا حصر لها، وفي أمس الحاجة للمساعدة؟

طارق الحميد

ليس القصد الإساءة لعلماء اليمن أو التشهير بهم، لكن السؤال هو ما الفرق بين ما يقولونه اليوم، وما قالته طالبان الملا عمر، عندما دافعت عن أسامة بن لادن، وعرّضت أفغانستان وأهلها لمزيد من الدمار والحروب؟ أوليس الأجدى هو دفع الضرر عن الناس والبلاد؟

فأمر غريب جداً أن يصدر عن ١٥٠ عالماً بيان يدعو للجهاد ضد من يتعاون، أو يتدخل أمنياً، في اليمن رغم نفي الأميركيين أن لديهم أي نية لإرسال قوات لليمن، كما أن في البيان تجاوزاً وتهميشاً للحكومة اليمنية، في الوقت الذي قام فيه تنظيم «القاعدة» بتقسيم محافظات البلاد إلى ولايات عين عليها أمراء، وكأن اليمن بلد فاشل، كما أن «القاعدة» شرعت في ترهيب الناس، وفرض سلوكيات معينة في بعض محافظات اليمن، ناهيك عن تهديد المدارس، تماماً كما تفعل طالبان التي قامت بإحراق المدارس والطالبات، والمعلمات، إضافة إلى إنشاء معسكرات تدريب وإيواء للإرهابيين!

الحقيقة التي يجب أن تقال هي أن بيان علماء اليمن لا يشكل خطراً على اليمن وحده، بل وعلى أمن المنطقة، حيث أنه يشكل غطاء لـ«القاعدة» ويزيد من تعقيد الأمور باليمن، وهو أمر لا يجب السكوت عنه، أو التقليل من مخاطره. كما أنه أمر ينم عن جهل سياسي، وبعد عن الواقع، هذا إذا أردنا إحسان الظن. والأمر الذي لا بد من إيضاحه هو أن اليمن في حاجة ماسة لمبادرة، ومعالجة، سياسية صرفة، وعاجلة؛ فلو أن مشكلة اليمن تنعكس على اليمن وحده لكان يمكن القول إن هذا شأن يمني داخلي، لكن ما يحدث في اليمن، وتحديداً ازدياد تعقد الأمور داخلياً، يحتاج إلى جهد، ووقفة صارمة، وعاجلة، لنساعد اليمن، وأنفسنا، فخطر اليمن بات يهددنا جميعاً. □

نقلاً عن «الشرق الاوسط»

فيما يجري استكمال بقية القوائم :

إقرار أكثر من ٥٠٠ مشارك في مؤتمر الحوار الوطني

■ استكملت عدد من اللجان التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني بفروع المحافظات اقرار القوائم النهائية للمشاركين في المؤتمر المقرر عقده أواخر الشهر الجاري بحضور ممثلين عن الاحزاب والتنظيمات السياسية والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني.. وكان مجلس الشورى قد أقر دعوة ستة آلاف شخصية من مناضلي الثورة اليمنية والسياسيين والبرلمانيين واساتذة الجامعات والشخصيات الاجتماعية والأدباء والمثقفين والفعاليات النسائية والشباب ومنظمات المجتمع المدني لحضور فعاليات المؤتمر.

وقد أقرت اللجنة الفرعية بمحافظة مأرب اسماء ١٠٠ مشارك ومشاركة، وفي الحديدة تم اقرار لجنة لاختيار ٣٤٠ مشاركاً ومشاركة سيمثلون المحافظة، وفي عدن ناقش المجلس المحلي الترتيبات الجارية لاختيار ١٢٠ مرشحاً ومرشحة لتمثيل المحافظة، وفي الضالع أقرت اللجنة المكلفة بتشكيل وتسمية ممثلي المحافظة في الحوار ١٥٠ مشاركاً ومشاركة يمثلون مختلف الفعاليات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي محافظة ريمة أقر المجلس المحلي في اجتماع له أمس أسماء ١٢٠ مشاركاً ومشاركة، إلى ذلك تواصل اللجان الفرعية بمحافظات صنعاء وذمار وتعز والمحويت مناقشة الترتيبات الجارية لمشاركة ممثليها في مؤتمر الحوار الوطني، وقد شدد محافظو المحافظات على سرعة انجاز القوائم والحرص في اختيار المشاركين وبما يضمن نجاح المؤتمر ويحقق الغايات المنشودة منه.□

اليمن.. الحرب على الإرهاب مفتوحة والسيادة خط أحمر

■ جددت بلادنا التأكيد على أنها في حالة حرب مفتوحة ومستمرة لمكافحة الإرهاب وأنها تخوض ذلك دفاعاً عن اليمن ومصالحه العليا، وليس نيابة عن أية دولة.

وأكدت بهذا الخصوص وزارة الداخلية استعداد بلادنا للتعاون مع دول الإقليم والمجتمع الدولي، في مكافحة الإرهاب، الذي يشكل خطراً على بلادنا، وعلى مختلف دول العالم، مشيرة إلى أن الحرب التي تقودها ضد الإرهاب ليست نيابة عن أية دولة، وإنما دفاعاً عن اليمن ومصالحه العليا.

وأوضحت الوزارة أن التعاون اليمني- الأمريكي في هذا المجال، ينحصر في تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومد الأجهزة الأمنية بالمعدات العسكرية والتقنية، والمساعدة في تأهيل وتدريب الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب

وقالت: «إن هذا التعاون القائم ليس معناه فتح أبواب اليمن أمام القوات الأمريكية، أو قوات أية دول أخرى، فالسيادة اليمنية خط أحمر، وهو ما يدركه أعداء اليمن وأصدقاؤها على حد سواء، وإنما هو تعاون لخدمة مصلحة اليمن العليا، التي عانت أكثر من غيرها من ويلات الإرهاب، وكانت في طليعة الدول التي عملت على مكافحة الإرهاب ومواجهته من قبل أحداث ١١ سبتمبر بعدة سنوات».

وجددت وزارة الداخلية التأكيد على أن الأجهزة الأمنية اليمنية قادرة على مواجهة العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة على أراضيها، وهي اليوم تخوض حرباً يومية مفتوحة في مكافحة الإرهاب، وتقوم بمداهمة أوكارهم في عمليات نوعية، في عدد من المحافظات التي يشتبه بوجود عناصر إرهابية فيها، ولن تتوقف هذه الحرب إلا بالقضاء على الإرهاب

مضيفة في موقعها على الانترنت أن الأجهزة الأمنية تعمل على مدار الساعة على ملاحقة العناصر الإرهابية التي تم عزلها في مناطق نائية، وفرض طوق من الحصار الأمني عليها يجري تضييقه يوماً عن يوم، إلى أن يتم القضاء عليها بصورة نهائية.. لافتة إلى أن التعاون الأمني بين بلادنا ودول الإقليم والمجتمع الدولي، سيساعد الأجهزة الأمنية اليمنية في القضاء على الإرهاب، الذي يصعب على أية دولة منفردة مواجهته، بسبب طبيعته الدولية، التي تشكل تهديداً للمجتمع الإنساني بأكمله □

عناصر تخريبية تطلق النار على خطوط نقل التيار الكهربائي في مأرب

قالت وزارة الكهرباء والطاقة إن عناصر تخريبية قامت يوم أمس بارتكاب عملا إجراميا مشينا تمثل بإطلاق عيارات نارية على خط النقل ٤٠٠ك.ف مارب ـ صنعاء التابع لمشروع محطة مارب الغازية ما أدى إلى قطع الكابلات الموصلة بين البرجين ٣٨١، ٣٨٢ الواقعان في منطقة آل شبوان بمحافظة مأرب.

و قال مدير عام مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل المهندس محمد الثور لوكالة الانباء اليمنية "سبأ" إن هذا العمل الإجرامي تسبب في إيقاف عمليات التشغيل التجريبي للمحطة الغازية. وكشف أن خط النقل تعرض منذ تشغيله في شهر يوليو٢٠٠٩م لعدة أعمال تخريبية كلفت الوزارة خسائر تزيد عن (٥٠٠) ألف دولار، فضلا عن تأخير تشغيل المحطة.

وأهاب بالسلطة المحلية وأجهزة الأمن في محافظة مأرب بسرعة التحرك للتحري ومتابعة وضبط العناصر التخريبية التي تقف وراء هذه الأعمال الإجرامية التي يترتب عليها الإضرار بالصالح العام فضلا عن كونها تكبد الدولة غرامات مالية كبيرة، تدفع كتعويضات مالية للشركات المنفذة للمشروع.□

حرمان الدولة من مئات المليارات بسبب الإعفاءات والتهرب الضريبي

■ كشف رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب عن حرمان الخزينة العامة مئات المليارات من الإيرادات المستحقة للعام الماضي بسبب التحايل والتهرب الضريبي.

مشيراً إلى أن الفاقد الضريبي كبير ويتمثل في إعفاءات (قانونية) وأخرى غير قانونية، إضافة الى تحايل وتهرب ضريبي وتهريب أيضاً حيث تشكل نسبة ما بين ٥٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي إيرادات الضرائب.

وكشف غالب في تصريح صحفي عن تمتع كبار التجار بإعفاءات دائمة ومستمرة تقوم بمنحها الهيئة العامة للاستثمار وكثير من أجهزة الدولة، إضافة الى إعفاءات ضريبية غير دستورية تمنح لأولئك التجار، وإعفاءات تمنح بموجب القانون المليء بالثغرات الكبيرة والتي تستغل من قبل البعض وغيرها من الإعفاءات الأخرى. وأوضح غالب أن مشروع القانون الجديد حول الضرائب المعروض منذ ثلاثة أشهر على مجلس النواب ألغى جميع الإعفاءات الضريبية لمعالجة هذه الاختلالات، فيما تضمن منح حوافز استثمارية للمشاريع الموجودة على أرض الواقع.□

دراسات تدعو لإنشاء هيئة لتشغيل عمالة بلادنا في الخليج بدون نظام الكفيل

قالت دراسة يمنية حديثة إن تشغيل العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي من الناحية التعليمية والمهنية ينبغي ان يراعي ضرورة توفير التمويل المادي لرفع كفاءة المدربين بالمعاهد وتحسين أوضاع المتدربين مهنياً.

وشددت الدراسة الميدانية التي أنجزتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في بلادنا حصلت «الميثاق» على نسخة منها على ضرورة استثناء العمالة اليمنية من نظام الكفيل، وتسهيل منح تأشيرات الدخول، والإعفاء من الرسوم المفروضة على استقدام العمالة اليمنية، والبدء باستقبال غير المؤهلة منها في المجالات الخدمية كتعبير أولى عن الرغبة في استقبال عمالة بمهارات عالية.

ماجد عبدالحميد

وأشارت الدراسة إلى أنه عند عودة قيادات الغرف التجارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأبرز الشخصيات الاستثمارية ووكلاء الشركات لعرض احتياجاتهم في مختلف التخصصات، سيتم على ضوئها تدريب وتأهيل كوادر يمنية في تلك الاحتياجات.

وأكدت أن التطورات التي يشهدها سوق العمل في دول الخليج وتنامي الطلب على المهارات النوعية بدأ يجذب الكفاءات اليمنية المؤهلة والمدربة في عدد من المجالات الأكاديمية والهندسية والطبية وتقنية المعلومات، يتطلب العمل على وضع سياسة وطنية بعيدة المدى لسوق العمل والتشغيل تتحمل مسؤولية وضعها وتنفيذها كافة الأطراف ذات العلاقة بالجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص.

منوهة بضرورة حل مشكلة التعليم الأساسي والثانوي لأبناء اليمن في بعض دول الخليج مادامت اليمن عضواً في المجلس في مجال التعليم، وبيّنت الدراسة المعالجات التي يجب أن تتم لضمان وجود عمالة يمنية في سوق العمل الخليجي أهمها: وضع استراتيجيات وسياسات تعليمية كفيلة بالاستثمار في نوعية المخرجات التي يتطلبها سوق العمل المحلي والإقليمي.

وفي سياق متصل شددت دراسة ميدانية على ضرورة تنظيم آلية عمل

لمكاتب التشغيل التي تستقطب العمالة اليمنية إلى سوق العمل الخليجي واعتماد عقد العمل المسبق الموحد بحيث يسري على جميع اليمنيين الراغبين في العمل لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبار التشغيل الخارجي أحد أهم مفردات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وأكدت الدراسة التي أنجزتها الشؤون الاجتماعية والعمل وحصلت «الميثاق» على نسخة منها على أهمية إلزام مكاتب التشغيل باليمن بوضع لوائح وضوابط داخلية تنظم عمل هذه المكاتب وإصدار كتيبات ونشرات إرشادية تتضمن تعريف الراغبين في الالتحاق بسوق العمل الخليجي بحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم وبما يتلاءم مع القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لاستخدام القوى العاملة والصادرة من الجهات المختصة وحفاظاً على حق العامل من الضياع أو الابتزاز أو الانتهاكات التي قد يتعرض لها العمال في الدول المشغلة لهم.

ودعت إلى إصدار قرار بإنشاء الهيئة الوطنية للتشغيل أو اللجنة الوطنية لتنظيم القوى العاملة ممثلة بالسعودية.

وأوصت الدراسة الحكومية بضرورة إنشاء شبكة معلومات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتب التشغيل لعرض كل الوظائف المتاحة ومتابعة الحاصلين على القبول في هذه الاعمال حتى تنظم العملية بشكل شفاف.

كما أوصت أيضاً بالتنسيق مع وزارة التعليم الفني بشأن تدريب وتأهيل وإعداد مجموعة من المتدربين والعمال المهرة في مختلف التخصصات وفقاً لاحتياجات سوق العمل الخليجي، وكذا التواصل مع الجهات الخليجية ذات العلاقة للمساهمة والمشاركة في تقديم الدعم للمعاهد الفنية لتأهيل القوى العاملة الماهرة حسب احتياجات السوق الخليجية.

وبينت الدراسة أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقوم حالياً بالتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة بتطوير وتحديث شامل لوحدة تحليل معلومات سوق العمل ومكاتب التشغيل في جميع المحافظات اليمنية وتطوير البنية الأساسية وتجهيز المكاتب وربطها بالشبكة المركزية للمعلومات بوحدة تحليل معلومات سوق العمل وإعداد القوى الوظيفية من خلال التدريب والتأهيل على كيفية تطبيق خدمات التشغيل الحديثة والاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال التشغيل.

ونوهت الدراسة الخاصة بأهمية دور القطاع الخاص في الداخل والخارج ومساهمته في وضع الرؤية الخاصة بتشغيل واستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي والتدريب والتأهيل والمشاركة في مسح الاحتياجات المطلوبة والتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية لتلبية تلك الاحتياجات وإعطاءالأولوية للعمالة اليمنية بعد القوى العاملة الوطنية، ووضع برامج تدريبية مشتركة بين اليمن ودول مجلس التعاون لتبني مجموعة من السياسات والبرامج.□

وزير الخارجية:

القضية الاقتصادية أساس حل معضلات بلادنا

«الميثاق»- خاص

■ أكد وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي أن القضية الاقتصادية في بلادنا تحتل الصدارة لدى القيادة السياسية والحكومة وهي مربط الفرس لحل مختلف المعضلات..

وحث القربي المجتمع الدولي وعلى الأخص الدول المانحة والأشقاء في الخليج والذين لم يبخلوا في السابق، على تعزيز دورهم في مساندة الاقتصاد وزيادة الاسهام في دعم برامج وخطط التنمية في بلادنا.

ودعا وزير الخارجية في افتتاحية العدد جديد من مجلة «التجارة» الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة، رجال الأعمال والبيوت التجارية الكبيرة إلى اتخاذ مبادرات ايجابية والاسهام بشكل أو بآخر في تحسين صورة اليمن في الخارج سواء من خلال مناشط اقتصادية وجذب المستثمرين العرب والأجانب ومن خلال التحرك الخارجي المؤازر لجهود الدولة.

وعبّر القربي عن تفاؤله وأمله بمستقبل أفضل لبلدنا ووطننا مع اشراقة عام جديد، على الرغم من حجم التحديات وتراكم التبعات.

وقال إن هذا التفاؤل مبعثه أن اليمن بلد لم يكتشف بعد أمام المستثمرين ولديه من القدرات الاقتصادية والتنموية ما يمكنه من تحقيق فرص أفضل لأبنائه والحياة الكريمة والمعيشة اللائقة وتأمين فرص العمل والاسهام في التطور ومواكبة روح العصر.

ولفت وزير الخارجية إلى أن اليمن يواجه معضلة حقيقية في تسويق نفسه في الخارج كبلد جاذب للاستثمار ورؤوس الأموال بسبب الصورة الذهنية السلبية التي يصوغها الإعلام وبعض الفضائيات وبعضها عربي للأسف وتساهم فيها بعض الأحداث في الداخل، وهو مايفرض بذل جهود مضاعفة من مختلف الأجهزة المعنية في الدولة على اعتبار أن التنمية صمام الأمان للمستقبل.

وأشار الدكتور القربي إلى أنه يتم توجيه سفاراتنا وبعثاتنا الدبلوماسية في الخارج بشكل مستمر بإيلاء هذه القضية الاهتمام المناسب لها وتنشيط مايعرف بدبلوماسية التنمية في الاتصالات الرسمية والتحركات الخارجية.□

هزة أرضية بقوة (٤,٣) درجة على مقياس ريختر جنوب شرق ذمار

أعلن مركز رصد ودراسة الزلازل والبراكين عن تسجيل هزة أرضية بقوة (٤,٣) درجة على مقياس ريختر أمس الأحد على بعد سبعة كيلومترات جنوب شرق محافظة ذمار.

وأوضح بيان صادر عن المركز أنه تم تحديد موقع البؤرة السطحية للزلزال عند نقطة التقاء خط طول (٤٤,٤٣٣) شرقا وخط عرض (١٤,٥٢٢) شمالا، وتحديد عمق البؤرة السطحية بـ ٣,٦ كيلومتر.

وذكر المركز أنه سجل حشود زلزالية سابقة لهذا الزلزال، وبلغ أقصى مقدار زلزالي لتلك الهزات ٢,٨ درجة على مقياس ريختر، وذلك في تمام الساعة (١٩,٤٣) بالتوقيت العالمي من نفس اليوم.

وقال المركز: إن هذه الهزات تصنف ضمن الهزات الأرضية الخفيفة ودون المتوسطة، مبينا أن المختصين بالمركز يتابعون التسجيلات الزلزالية عن كثب، وبشكل متواصل في جميع مناطق الجمهورية والمياه الإقليمية.

هذا وأوضح رئيس مركز رصد ودراسة الزلازل والبراكين المهندس جمال شعلان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن معظم سكان مدينة ذمار وبعض القرى المحيطة بها شعروا بهذه الهزة دون تسجيل أية إصابات، مشددا على ضرورة أخذ الحيطة والحذر من قبل جميع المواطنين خصوصا وأن النشاط الزلزالي في المنطقة له سوابق خلال الفترة الأخيرة , وكان أقواها بدرجة ٣,٩ في منطقة سامة جنوب شرق مدينة ذمار في الثاني والعشرين من ديسمبر الماضي إضافة إلى ٣٥ نشاط زلزالي سابق لتلك الهزة .

وأكد المهندس شعلان على ضرورة الالتزام بالمعايير الهندسية لمقاومة الزلازل عند الشروع في البناء والتشييد في هذه المنطقة التي تعد منطقة زلازل متوسطة في اليمن, مشددا على أهمية التعامل بصرامة أكثر من قبل الجهات المعنية بمايضمن الزام جميع المواطنين في تطبيق معايير البناء الهندسي لمنازلهم الجديدة بمايكفل مقاومتها للهزات الأرضية , إضافة إلى العمل على تقوية الأساسات للمنازل القائمة حاليا.

يذكر أن مدينة ذمار والمناطق المحيطة شهدت زلزالا قويا في عام ١٩٨٢ بلغت قوته ست درجات وذهب ضحيته أكثر من ٢٥٠٠ شخص و جرح ٢٥ ألف آخرين, ونجم عنه تهدم حوالي ١٥ ألف منزل بصورة كاملة في عدد من مناطق المحافظة , بجانب تضرر خمسين ألف منزل آخر بأضرار جزئية . □

استحداث إدارة للاجئين بالداخلية

■ حددت اللجنة الوطنية لشئون اللاجئين مهلة شهرين للأجئين الأجانب غير المسجلين رسمياً لدى السلطات المختصة لتسوية أوضاعهم قبل اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأقرت اللجنة في اجتماعها أمس الأحد برئاسة وزير الداخلية متابعة إصدار قرار إنشاء الإدارة العامة لشئون اللاجئين في إطار وزارة الداخلية.

ووقفت اللجنة أمام الأضرار التي تسببها الهجرة على الشرعية على أمن واقتصاد اليمن.. وشددت على ضرورة الفحص والتدقيق لمعرفة المهاجرين غير الشرعيين.□